

تعقيدات المشهد السياسي الفلسطيني

في ظل ترتيبات ما بعد
الحرب والانتخابات

إعداد: مراد الرجوب



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

ورقة بحثية بعنوان

تعقيدات المشهد السياسي الفلسطيني في ظل ترتيبات ما بعد الحرب والانتخابات

إعداد: مراد الرجوب

أيلول 2026

فهرس المحتويات

5	مقدمة
5	مجلس السلام والانتخابات — هل يملك المجلس القدرة على تعطيها؟
6	السلطة الفلسطينية بين الإصلاح والانتخابات
7	القدس وغزة والاختبار العملي لشمول الانتخابات
9	الانقسام الجغرافي بين الضفة وغزة
9	خاتمة
11	المصادر

مقدمة

تدخل القضية الفلسطينية مرحلة سياسية مختلفة مع انتقال النقاش من كيفية إنهاء الحرب في قطاع غزة إلى كيفية إعادة تنظيم الحكم والشرعية السياسية الفلسطينية بعد الحرب، وتكتسب الانتخابات التشريعية المقررة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 أهمية خاصة في هذا السياق، باعتبارها أول انتخابات تشريعية فلسطينية منذ انتخابات عام 2006، فيما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أنها بدأت بالفعل تنفيذ الجدول الزمني للعملية الانتخابية.

غير أن الانتخابات المقبلة لن تجري في بيئة فلسطينية موحدة؛ إذ تأتي في الوقت الذي يخضع فيه قطاع غزة لترتيبات انتقالية جديدة أنشأها قرار مجلس الأمن 2803، بما في ذلك مجلس السلام واللجنة الوطنية لإدارة غزة، وكلا الهيئتين لا تملك السلطة الفلسطينية أي سلطة عليها، بينما تبقى السلطة الفلسطينية مطالبة بتنفيذ برنامج إصلاح قبل استعادة السيطرة على القطاع، وينص القرار على أن مجلس السلام يعمل بوصفه إدارة انتقالية إلى أن تستكمل السلطة الفلسطينية إصلاحاتها وتصبح قادرة على استعادة السيطرة على غزة بصورة آمنة وفعالة. وهذا مرهون بالتقييم الدولي الخارجي لعملية الإصلاح.

من هنا تبرز إشكالية أساسية: هل يمكن إجراء انتخابات فلسطينية موحدة ومستقلة في الوقت الذي لا تزال فيه غزة خاضعة لترتيبات انتقالية دولية؟ وهل يمكن أن تتحول الانتخابات نفسها إلى جزء من ترتيبات إعادة بناء النظام السياسي، أم أن ترتيبات مجلس السلام قد تؤدي عملياً إلى تأجيلها أو تقييد نتائجها؟

وتجادل هذه الورقة بأن المشكلة لا تكمن فقط في إجراء الانتخابات، وإنما في تعارض محتمل بين الشرعية الانتخابية الفلسطينية وبين منطق المرحلة الانتقالية في غزة، إضافة إلى احتمال أن تؤدي الفوارق السياسية والأمنية بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إعادة توزيع القوة الانتخابية بين الفصائل، بما قد ينتج شكلاً جديداً من الانقسام داخل المؤسسات الفلسطينية.

مجلس السلام والانتخابات—هل يملك المجلس القدرة على تعطيها؟

ينص القرار 2803 على إنشاء مجلس السلام بوصفه «إدارة انتقالية» ذات شخصية قانونية دولية، تتولى وضع إطار إعادة تطوير غزة وتنسيق تمويلها إلى أن تستكمل السلطة الفلسطينية برنامج الإصلاح وتصبح قادرة على استعادة السيطرة على القطاع بصورة آمنة وفعالة، كما أجاز القرار للمجلس إنشاء كيانات تشغيلية لتنفيذ الإدارة الانتقالية ودعم لجنة فلسطينية تكنوقراطية تتولى إدارة الخدمات

والشؤون المدنية اليومية في غزة.

وفي تقريره إلى مجلس الأمن في أيار/مايو 2026، أوضح مجلس السلام أن اللجنة الوطنية لإدارة غزة (NCAG) هي السلطة الانتقالية الفلسطينية المكلفة بالإدارة اليومية للقطاع، وأنها تعمل إلى حين استكمال السلطة الفلسطينية برنامج الإصلاح، كما أن مكتب الممثل الأعلى لغزة أنشأ قناة اتصال رسمية مع السلطة الفلسطينية لتنسيق العلاقة بين الطرفين.

لكن هنا يجب التمييز بين أمرين: النص القانوني والقدرة السياسية الفعلية.

فالقرار 2803 لا ينص صراحة على منح مجلس السلام سلطة إلغاء الانتخابات الفلسطينية أو منعها، وبالتالي سيكون من غير الدقيق القول إن المجلس يمتلك «فيتو قانونياً» على الانتخابات، لكن المجلس يمتلك في المقابل نفوذاً فعلياً واسعاً على البيئة الانتقالية في غزة؛ فهو يشرف على الإطار الانتقالي، وإعادة الإعمار، والخدمات، والترتيبات الأمنية، بينما يرتبط انتقال السيطرة إلى السلطة الفلسطينية بإتمام الإصلاحات والقدرة على إدارة القطاع.

وهنا تظهر النقطة الأساسية، فمجلس السلام قد لا يحتاج إلى امتلاك سلطة صريحة لإلغاء الانتخابات حتى يستطيع التأثير في توقيتها أو شروطها، فإذا اعتبر أن البيئة السياسية أو الأمنية في غزة لم تصبح مناسبة لإجراء انتخابات وطنية، أو أن ترتيبات الانتقال لم تستكمل فقد يصبح التأجيل نتيجة سياسية ممكنة حتى لو لم يصدر قرار رسمي من المجلس بإلغاء الانتخابات.

وهذا الاحتمال ليس افتراضاً بعيداً عن طبيعة الترتيبات الحالية؛ فمجلس السلام نفسه يربط إعادة الإعمار والانتقال السياسي بمجموعة من الشروط وفي مقدمتها نزع سلاح حماس وإنهاء سيطرتها على غزة، وقد وصف تقرير المجلس رفض حماس نزع السلاح وإنهاء سيطرتها القسرية بأنه العقبة الرئيسية أمام الانتقال المدني الكامل.

لذلك، فإن السؤال ينتقل من هل يستطيع مجلس السلام إلغاء الانتخابات؟ إلى هل يستطيع مجلس السلام، بحكم إدارته للمرحلة الانتقالية في غزة، التأثير في توقيت الانتخابات أو شروط إجرائها بما يجعل الشرعية الانتخابية الفلسطينية مرتبطة بمسار الانتقال الذي يديره المجلس

السلطة الفلسطينية بين الإصلاح والانتخابات

تجد السلطة الفلسطينية نفسها أمام معادلة أكثر تعقيداً من مجرد استعادة السيطرة على غزة، فالقرار 2803 يجعل استكمال برنامج إصلاح السلطة أحد الشروط للانتقال إلى مرحلة استعادة

السيطرة على القطاع. وفي المقابل، تعمل السلطة حالياً على إعادة بناء شرعيتها من خلال الانتخابات والإصلاح المؤسسي، وقد أعلنت الرئاسة الفلسطينية أن برامج الإصلاح تستهدف تحديث الإطار القانوني والمؤسسي، وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والشفافية والمساءلة، إلى جانب تحديث قوانين الانتخابات.

وفي حزيران/يونيو 2026 أصدرت الرئاسة الفلسطينية تعديلاً لقانون الانتخابات تضمن من بين أمور أخرى خفض سن الترشح إلى 23 عاماً، وخفض نسبة الحسم إلى 1%، وتعزيز تمثيل المرأة في القوائم، ثم أدخلت تعديلات أخرى في آب/أغسطس أعادت عدد مقاعد المجلس التشريعي إلى 132 وأبقت على نسبة الحسم 1%، مع اشتراط الالتزام بمنظمة التحرير وبرنامجها السياسي وقرارات الشرعية الدولية. وهنا تظهر محاولة السلطة المواءمة بين متطلبات مجلس السلام وبرنامجها الإصلاحي وبين إجراء الانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، بدل انتظار انتهاء المرحلة الانتقالية، وهذا الخيار قد يكون منطقياً من الناحية السياسية؛ لأن الانتخابات يمكن أن تصبح جزءاً من عملية إعادة بناء الشرعية الفلسطينية، لا مجرد مرحلة لاحقة لاستكمال الإصلاح.

لكن المشكلة تكمن في طبيعة النتائج، فإذا أجريت الانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، فقد تنتج قيادة فلسطينية جديدة في الوقت الذي لا تزال فيه غزة تخضع لترتيبات مجلس السلام، وبالتالي يمكن أن ينشأ سؤال جديد، من يملك القرار النهائي في غزة إذا أفرزت الانتخابات قيادة سياسية لا تتطابق بالكامل مع ترتيبات المرحلة الانتقالية؟ وهنا يمكن أن تتحول الانتخابات من أداة لإعادة توحيد النظام الفلسطيني إلى عامل يعيد التفاوض على العلاقة بين السلطة ومجلس السلام.

القدس وغزة والاختبار العملي لشمول الانتخابات

تمثل غزة والقدس اختباراً عملياً لمدى قدرة العملية الانتخابية على الوصول فعلياً إلى الناخبين، لا مجرد اختبار للإرادة السياسية بإجرائها. ففي غزة، حددت السلطة الفلسطينية أن الانتخابات التشريعية المقررة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 تشمل القطاع إلى جانب الضفة الغربية والقدس الشرقية، غير أن التجربة المحلية في نيسان/أبريل 2026 أظهرت أن هذا الإدراج لا يضمن إمكانية الاقتراع الفعلي في كل مناطق القطاع، إذ اقتصر التصويت حينها على دير البلح وأُجلت بقية المحافظات. وفي هذا السياق، أكد المتحدث باسم لجنة الانتخابات المركزية فريد طعم الله أن أبناء غزة المسجلين في السجل المدني الفلسطيني يحتفظون بحقهم في الترشح والاقتراع، فيما أوضح المتحدث باسم حركة فتح عبد الفتاح دولة أن التحديات الميدانية في القطاع ناجمة عن استمرار سيطرة الاحتلال على مساحات واسعة منه، وفقدان أعداد كبيرة من وثائق الهوية خلال الحرب، ووجود نازحين داخل المدارس، مؤكداً أن العمل

جار على إيجاد آلية مناسبة لتذليل هذه العقبات.

أما في القدس، فالعقبة ليست في الوصول اللوجستي، وإنما في القيود الإسرائيلية على ممارسة الفلسطينيين حقهم الانتخابي داخل مدينة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وقد أوضحت لجنة الانتخابات أن حق المقدسيين في الترشح والاقتراع محفوظ ولا يشترط تسجيلهم في سجل الناخبين، على أن تُعلن لاحقا الآلية الخاصة بتمكينهم، فيما اعتبر طعم الله أن مشاركة القدس تمثل التحدي السياسي الأبرز أمام الانتخابات نظرا للقيود الإسرائيلية التي حالت دون إجرائها عام 2021.

وفيما يتعلق بالآليات العملية المقترحة، أوضح طعم الله أن غزة تختلف عن القدس في هذا الجانب، لأن القطاع يملك سجلا مدنيا يمكن الاستناد إليه، بينما لا يوجد سجل مماثل في القدس؛ ولذلك يُعتمد فيها ما يسميه «الاقتراع بموجب الهوية»، بحيث يتوجه حامل الهوية المقدسية الزرقاء إلى مركز اقتراع داخل المدينة إن أُتيح فتحه، أو في الضواحي القريبة، ويُدلي بصوته بعد إبراز هويته ووضع الحبر على إصبعه، على أن يُرسل اسمه إلى بقية المراكز لمنع تكرار التصويت. ويرى طعم الله أن تحديد أماكن توزيع صناديق الاقتراع داخل القدس مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وأن الحلول الفنية متاحة إذا توفر غطاء سياسي يسمح بها.

وتستحضر هذه المقاربة سابقة انتخابات 1996، حين جرى الاقتراع في القدس الشرقية عبر ستة مكاتب بريد ضمت اثنتي عشرة محطة اقتراع بسعة استيعابية بلغت نحو 6000 ناخب، تحت إشراف مراقبين دوليين. ولا يعني وجود هذه العقبات استحالة الانتخابات، لكن أي صيغة استثنائية ستطرح سؤالا حول مدى تكافؤ شروط التصويت بين المقدسيين وبقية الناخبين الفلسطينيين.

وبناء على ذلك، يمكن اختزال مستقبل الانتخابات في غزة والقدس في ثلاثة سيناريوهات: نجاح إجراء الاقتراع في المنطقتين ضمن عملية وطنية واحدة؛ أو إجراؤها في معظم الأراضي مع تعذر التصويت في أجزاء من غزة أو القدس، وهو السيناريو الذي تدعمه تجربة الانتخابات المحلية 2026؛ أو تصاعد العقبات إلى حد يدفع نحو تأجيل الاستحقاق بأكمله. فإذا جرى الاقتراع في المناطق الثلاث، يمكن اعتبار الانتخابات خطوة فعلية نحو إعادة توحيد النظام السياسي، أما اقتصرها على الضفة أو أجزاء منها مع غزة والقدس فقد يُبقيها انعكاسا لاستمرار الانقسام الجغرافي بدل إنهائه، وهو ما يجعل من غزة والقدس اختبارا لشرعية الانتخابات الوطنية الموحدة لا مجرد تحدٍ لوجستي.

الانقسام الجغرافي بين الضفة وغزة

المشكلة الأخرى أن الانتخابات لن تجري في بيئة سياسية متجانسة، ففي الضفة الغربية توجد السلطة

الفلسطينية ومؤسساتها، لكن البيئة السياسية تتأثر أيضا بالاحتلال الإسرائيلي والتوغلات والاعتقالات وعنف المستوطنين والقيود على النشاط والحركة. وفي غزة، توجد ترتيبات انتقالية مختلفة تماما، مع وجود بنية اجتماعية وتنظيمية تاريخية لحماس والفصائل الأخرى، وقد أظهرت الانتخابات المحلية في نيسان/أبريل 2026 هذا الاختلاف بوضوح؛ فقد أجريت الانتخابات في الضفة وفي دير البلح فقط في غزة، وكانت أول انتخابات محلية في القطاع منذ سنوات طويلة، لكنها جرت في ظروف سياسية وإنسانية شديدة الصعوبة ومحدودية في المنافسة، كما أظهرت الانتخابات تفاوتاً في المشاركة بين المناطق؛ فقد بلغت المشاركة في دير البلح نحو 22.7% مقارنة بنحو 53.4% في الضفة الغربية، وفق تقرير لوكالة Associated Press.

وهذا الاختلاف مهم لأنه يعني أن وحدة القانون الانتخابي لا تعني بالضرورة وحدة البيئة الانتخابية، ومن هنا يمكن طرح سيناريو انتخابي محتمل، وهو أن تتوزع القوة السياسية بصورة جغرافية مختلفة، إذ أنه في الضفة الغربية قد تمتلك فتح والسلطة قدرة تنظيمية ومؤسسية أكبر، بينما قد تمتلك حماس وفصائل أخرى قاعدة سياسية وتنظيمية أكثر أهمية في غزة. ولا يعني ذلك أن النتيجة محسومة؛ بل إن الفكرة هي أن اختلاف شروط العمل السياسي قد ينتج اختلافاً في القدرة على تحويل الشعبية إلى أصوات ومقاعد، وتزداد أهمية هذا السيناريو إذا تعرضت قوى مثل حماس أو الجبهة الشعبية لقيود أكبر على نشاطها في الضفة، بينما استطاعت الحفاظ على حضور اجتماعي وتنظيمي أكبر في غزة، وعندها قد نصل إلى وضع مختلف كلياً، انتخابات وطنية واحدة، لكن بينتان سياسيتان مختلفتان، وبالتالي موازين قوى مختلفة بين غزة والضفة. وهنا قد لا تنهي الانتخابات الانقسام الفلسطيني، بل تنقله من انقسام بين سلطتين إلى انقسام داخل مؤسسة منتخبة واحدة.

خاتمة

تظهر تعقيدات المشهد الفلسطيني المقبل من تفاعل ثلاثة متغيرات مترابطة: ترتيبات مجلس السلام في غزة، وإصلاح السلطة الفلسطينية، والقدرة العملية على إجراء انتخابات شاملة في غزة والقدس.

فالقرار 2803 لا يمنح مجلس السلام نصاً صريحاً لإلغاء الانتخابات الفلسطينية، لكن دوره في إدارة المرحلة الانتقالية وربط انتقال غزة إلى السلطة الفلسطينية بالإصلاح والقدرة على الحكم يمنحه قدرة سياسية محتملة على التأثير في توقيت وشروط الانتقال، ومن ثم، فإن الخطر لا يتمثل بالضرورة في إلغاء الانتخابات، بل في إمكانية أن تصبح جاهزية غزة للانتخابات جزءاً من شروط المرحلة الانتقالية.

وفي المقابل، تحاول السلطة الفلسطينية التحرك باتجاه الإصلاح والانتخابات في الوقت نفسه، بحيث تصبح الانتخابات نفسها جزءاً من عملية إعادة بناء الشرعية بدل أن تنتظر انتهاء ترتيبات مجلس

السلام بالكامل. لكن حتى إذا صدر القرار السياسي بإجرائها، فإن اختبارها الحقيقي ينتقل إلى المستوى العملي، حيث تكشف تجربة غزة والقدس أن الفجوة بين النطاق القانوني المعلن للانتخابات ونطاقها الفعلي لا تزال قائمة: ففي غزة، تتوفر أدوات تقنية كالسجل المدني، لكن استمرار السيطرة الميدانية للاحتلال وفقدان أعداد كبيرة من وثائق الهوية يجعلان الوصول إلى جميع الناخبين مشروطا بعوامل لا تتحكم بها لجنة الانتخابات وحدها؛ وفي القدس، تبقى المسألة سياسية في جوهرها، إذ يقر القائمون على العملية الانتخابية أنفسهم بأن الحلول الفنية - كإحياء آلية مكاتب البريد المعتمدة منذ 1996 - متاحة، لكنها مرهونة بموافقة إسرائيلية لم تتضح ملامحها بعد. وهذا يعني أن مصير الانتخابات في المنطقتين لن يُحسم بمجرد صدور مرسوم أو جدول زمني، وإنما بمدى القدرة على تحويل الالتزامات القانونية والإجرائية إلى صناديق اقتراع فعلية على الأرض.

كما أن الاختلاف بين الضفة وغزة لا يقتصر على العقبات اللوجستية، بل يمتد إلى موازين القوى السياسية، فالاختلاف في شروط العمل السياسي بين البيئتين يمكن أن ينتج تفاوتاً في قدرة الفصائل على التنظيم والمنافسة، بما قد يمنح فتح والسلطة أفضلية نسبية في الضفة، بينما يفتح المجال لفصائل أخرى لحضور أكبر في غزة. ولا ينبغي التعامل مع ذلك كنتيجة انتخابية مسبقة، بل كسيناريو يمكن أن يعيد تشكيل موازين القوى داخل المؤسسات المنتخبة.

وبذلك، فإن السؤال الأهم في المرحلة المقبلة ليس فقط هل ستجرى الانتخابات؟ ولا حتى هل يمكن الوصول تقنياً إلى ناخبي غزة والقدس؟ بل من سيحدد شروط إجرائها، ومن سيقبل نتائجها، وكيف ستعيد هذه الانتخابات توزيع القوة بين غزة والضفة والفصائل الفلسطينية؟

وهنا تحديداً تكمن العقدة الأساسية: المعركة المقبلة قد لا تكون على الانتخابات بحد ذاتها، ولا حتى على القدرة اللوجستية على إجرائها في كل شبر من الأرض الفلسطينية، وإنما على شكل النظام السياسي الذي ستنتجه، ومن يملك القدرة على التأثير في هذا الشكل قبل أن يصل الناخب الفلسطيني - في رام الله أو غزة أو القدس - إلى صندوق الاقتراع.

المصادر

العربية

- دولة فلسطين. «قرار بقانون رقم (17) لسنة 2026 بشأن تعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته». آب/أغسطس 2026.
- لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. «الانتخابات في القدس». لجنة الانتخابات المركزية-فلسطين 2026. <https://www.elections.ps/tabid/711/language/ar-PS/Default.aspx>
- غفري، محمد. «القدس وغزة بلا سجل ناخبين.. كيف ستجري الانتخابات التشريعية الفلسطينية؟» الترافلسطين، 18 آب/أغسطس 2026. <https://l1nq.com/n2zcj96>
- «فتح: مصرون على إجراء الانتخابات رغم محاولات الاحتلال عرقلتها». القلعة نيوز، 16 آب/أغسطس 2026. <https://alqalahnews.net/article/457886>
- «فلسطين: آليات انتخابات التشريعي.. غزة بسجل مدني والقدس التحدي الأبرز». المواطن، 11 تموز/يوليو 2026. <https://sl1nk.com/xg2ph00>

الإنجليزية

- Metz, Sam, and Wafaa Shurafa. «Palestinians Vote in Local Elections in West Bank and Part of Gaza.» Associated Press, April 25, 2026. <https://apnews.com/article/palestinian-local-elections-gaza-west-bank-75e9a23f30efaf567f1ac0c65cc9f320>.
- United Nations. «Remarks by the Board of Peace.» United Nations Information System on the Question of Palestine, July 13, 2026.
- United Nations. «Security Council Meeting Coverage, 17 November 2025.» United Nations Information System on the Question of Palestine, November 17, 2025. <https://www.un.org/unispal/document/security-council-meeting-coverage-17nov25/>.
- United Nations. Implementation of United Nations Security Council Resolution 2803 (2025): Report of the Board of Peace through the Office of the High Representative for Gaza. S/20262026 ,418/.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. «Humanitarian Situation Report | 19 June 2026.» June 20, 2026. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-report-19-june-2026>
- United Nations Security Council. Resolution 2803 (2025). S/RES/2803 (2025). November 17, 2025.